الفصل الأوّل

المقدّمة

١، ١ تمهيد

خاض الشعب الفلسطينيّ كفاحه مبكّرًا ضدّ الحركة الصهيونيّة التي شكّلت فيما بعد ما يسمّى "إسرائيل – الكيان الصهيونيّ"، وتنوّعت وسائل رفضها وعدم الاعتراف بها كإحدى أهمّ الأوراق التي يمتلكها الشعب الفلسطينيّ والأنظمة العربيّة، وهو ما سبّب إزعاجًا حقيقيًّا "للاحتلال الإسرائيليّ"، فمنذ نشأته على أرض فلسطين كانت العقدة التي تلاحقه هي عدم شرعيّته وسط إقليم غير مرغوب فيه.

وهو ما أثّر على الصّورة التي يحاول "الاحتلال الإسرائيليّ" أن يرسمها لنفسه في المحافل الدوليّة باعتباره قوّة خير للدولة المحتلّة؛ لأنّ الاحتلال يبدي حساسيّة لصورته أمام العالم التي يحاول أن يروّج لها باعتباره كيانًا متحضّرًا.

وانطلاقًا من أهمّيّة محاربة شرعيّة "إسرائيل"، قامت جامعة الدول العربيّة في ١٩ مايو/ أيّار ١٩٥١م بإنشاء جهاز أو لجنة للإشراف على عمليّة مقاطعة "الاحتلال الإسرائيليّ"، برئاسة مفوّض عامّ يتمّ تعيينه من قبل الأمين العامّ للجامعة، ويساعده مندوب عن كلّ دولة عربيّة، بصفتهم ضبّاط اتّصال يتمّ تعينهم من قبل حكوماتهم. ونصّ القرار أيضًا على إنشاء مكتب المقاطعة العربيّة لـ "إسرائيل"، الذي يتّخذ من دمشق مقرًّا له (منصور، أبو يحيى، و الطناني، ٢٠١٩).

وبعد هزيمة عام ١٩٦٧م واحتلال "الجيش الإسرائيليّ" الأراضي الفلسطينيّة المتبقّية (القدس والضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة) والجولان السوريّ وصحراء سيناء، عُقِدت القمّة العربيّة الرابعة في الخرطوم من ٢٩ أغسطس/ آب إلى ١ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧م، وأصدرت القمّة بيان اللاءات الثّلاث الشهير: "لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل" (الجزيرة نت، ٢٠١٦).

ولعدّة عقود، اعتبرت الدول العربيّة "إسرائيل" عدوًّا، ورفضت الانخراط في أيّ شكل من أشكال التطبيع معها حتّى يتمّ التوصّل إلى حلّ شامل وعادل للقضيّة الفلسطينيّة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠). ومع ذلك، حاولت "إسرائيل" بشكل متكرّر اختراق الصفّ العربيّ لكي تحصل على الاعتراف الرسميّ من الأنظمة العربيّة، ولكنّها لم تنجح في ذلك (العشماوي، ٢٠١٩). إلى أن

انطلقت عمليّة التسوية العربيّة – "الإسرائيليّة" في عام ١٩٧٨م بتوقيع اتّفاقيّة كامب ديفيد بين "إسرائيل" ومصر، تبعها مفاوضات السلام العربيّة "مفاوضات مدريد" في عام ١٩٩١م، ثمّ توقيع اتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣م بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل" (حجاج، ٢٠١٣). وفي عام ١٩٩٤م، تمّ توقيع اتّفاق وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل" (الجريدة الرسمية المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٤).

كما غيّرت بعض دول مجلس التّعاون الخليجيّ من سلّم أولويّاتها بصورة أثّرت على نظرتها تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ"؛ لأنّها باتت ترى في العلاقة معه مصلحة لمواجهة تحدّيات إقليميّة بنفس الدرجة، تتمثّل في النفوذ الإيرانيّ المتزايد (الجغبير، ٢٠١٢)، وهو ما أثّر سلبًا على أهمّيّة القضيّة الفلسطينيّة، فتراجعت أهمّيّتها لصالح قضايا أخرى، وتوّج ذلك بتوقيع اتّفاقات "أبراهام" في سبتمبر ٢٠٢٠م بين الإمارات والبحرين من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، وهو ما سيساعد "إسرائيل" على تقويض المقاطعة العربيّة (عوض، ٢٠١٧).

٢،١ خلفيّة الدّراسة

تمتلك منطقة الخليج العربيّ أهمّيّة جغرافيّة واقتصاديّة وأمنيّة بارزة، وتتمتّع بموقع إستراتيجيّ يعدّ البوّابة الشرقيّة للوطن العربيّ (الشريدة، ١٩٩٥)، وتتمتّع منطقة الخليج العربيّ بأهمّيّة كبيرة في الميزان السياسيّ الدوليّ، ولا يمكن تجاهل العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمّيّة السياسيّة لمنطقة الخليج العربيّ والمتمثّلة بنفوذ إيران بمنطقة الشرق الأوسط (العميدي، ٢٠١١)، ويمكن فهم المكانة والأهمّيّة التي تحتلّها دول مجلس التعاون الخليجيّ ومنطقة الخليج بشكل عامّ كواحدة من المناطق الأكثر حيويّة جيوبوليتيكيًّا في العالم من الجوانب الجغرافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة كافّة، ممّا يعزّز مهامّها على المستويات المحلّيّة والدوليّة (حرزلي، ٢٠٢٠).

انطلاقًا من هذه الأهمّيّة بذلت "إسرائيل" جهودًا كبيرة لاستغلال البيئة العربيّة والإقليميّة والدوليّة بهدف تحقيق تطلّعاتها في إقامة علاقات طبيعيّة وتطبيعيّة مع دول مجلس التعاون الخليجيّ مستندة في ذلك على الدعم الأمريكيّ وضغوطاتها المتواصلة على الدول العربيّة لتشكيل حلف موحّد تجاه إيران "العدوّ المشترك". وحرصت "إسرائيل" على زيادة علاقاتها وزياراتها للدول العربيّة والخليجيّة بتسويق ذاتها كحليف قويّ قادر على صدّ النفوذ الإيرانيّ (منصور، أبو يحيى، و الطناني، ٢٠١٩). وقد نجحت في تغيير الموقف السياسيّ لبعض الدول تجاهها باعتبارها شريكًا لها في مواجهة التحدّيات السياسيّة في المنطقة.

وفي ظلّ ما تشهده السنوات الأخيرة من تقاطع شبكة المصالح بين "إسرائيل" وبعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، ونشوء تحالفات جديدة من شأنها تغيير شكل منطقة الشرق الأوسط، ترى "إسرائيل"

أنّ لديها فرصة تاريخيّة لتطبيع علاقاتها مع هذه الدول، خاصّة في ظلّ تسويق بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ بأن "إسرائيل" ليست العدوّ الأوّل لها في المنطقة" (عبدالله، ٢٠١٨).

ولأسباب مختلفة سواء كانت داخليّة أو خارجيّة، اتّجهت بعض الدول في مجلس التعاون الخليجيّ نحو تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" دون التوصّل إلى حلّ شامل وعادل للقضيّة الفلسطينيّة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، معتقدة أنّ التطبيع سيساعدها في اقترابها من الولايات المتّحدة، مهما كان الموقف العربيّ أو الشعبيّ من هذا التطبيع (يوسف أ.، ٢٠٢٠).

وشهد عام ١٩٩٤م بداية التوجّه الخليجيّ نحو (القبول والاعتراف) بـ"إسرائيل"، فقد وافق مجلس التعاون الخليجيّ على إلغاء مقاطعته للدول والشركات التي لها علاقات اقتصاديّة مع "إسرائيل"، لكنّه أكّد أنّ المقاطعة المباشرة لـ"إسرائيل" سوف تستمرّ إلى أن يتمّ التوصّل إلى اتّفاق سلام شامل بشأن الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وهذا لم يتحقّق على أرض الواقع نظرًا لحالة التباين بين سياسات دول المجلس ومواقفها تجاه الصّراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، خاصّة فيما يتعلّق بالعلاقة مع "إسرائيل"، حيث جاءت سياسات مواقف كلّ دولة من دول المجلس حسب تفسيرها وتقديرها الخاصّ لمصالحها (أبو عمشة، ٢٠١٦). ويأتي ذلك في ظلّ ارتباط علاقات دول المجلس بالدول الأخرى، وفي ظلّ وجود التفاعلات الدوليّة والإقليميّة وتأثيراتها على السياسة الخارجيّة تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ".

من جانبها، انتهزت "إسرائيل" فرصة ارتدادات "ثورات الربيع العربيّ" في منتصف العام ٢٠١٣م، وعملت على إستراتيجيّة إقليميّة للمنطقة العربيّة قائمة على الحلّ الإقليميّ العربيّ بدلًا من الحلّ الفلسطينيّ، حيث ركّزت على توطيد علاقاتها مع الدول العربيّة، وكذلك التركيز على دول مجلس التعاون الخليجيّ في العديد من المجالات، منها: "الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والرياضيّة" (منصور، أبو يحيى، و الطناني، ٢٠١٩).

وفي السنوات الأخيرة، وتحديدًا ٢٠١٧م و٢٠١٨م و٢٠١٩م، قامت بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، وخاصّةً الإمارات والبحرين وسلطنة عُمان، بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، على مستويات مختلفة، وذلك في القطاعات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والرياضيّة والثقافيّة والأكاديميّة، سواءً على المستوى الرسميّ أو الفرديّ (منصور، أبو يحيى، و الطناني، ٢٠١٩). وتسبّب هذا الأمر في صدمة للشعب الفلسطينيّ وللشعوب العربيّة التي تناهض فكرة التطبيع.

وتعتبر اتّفاقيّات التطبيع هذه تغييرًا في منطقة الخليج العربيّ، إذ تشمل قبول وجود "إسرائيل" في المنطقة، وتهدف إلى إعادة تشكيل وعي الشعوب وثقافتهم بطريقة تسمح بتقبّل وجود "إسرائيل" في وسطهم، دون إحداث أيّ تغيير في سياساتها أو سلوكها تجاه الشعب الفلسطينيّ (حجاج، ٢٠١٣).

٣، ١ مشكلة الدّراسة

إنّ الأحداث التاريخيّة التي لحقت بالمنطقة العربيّة فترة تسعينيّات القرن الماضي، وما شهدته السنوات الأخيرة من متغيرّات سياسيّة عديدة في الدول العربيّة انعكس على سياساتها الداخليّة والخارجيّة، وهو ما أدّى إلى تشكيل تحالفات وتكتّلات جديدة تتوافق مع متغيّرات المرحلة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وفي ضوء ذلك تحرّكت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحليفتها الأولى في الشرق الأوسط "إسرائيل" لإعادة هيكلة المنطقة العربيّة وإدارة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، الأمر الذي أثّر على المسار السياسيّ للسياسة الخارجيّة الخليجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة (ثابت، ٢٠٠٥).

وقد بدأت بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ في إظهار علامات القبول تجاه "إسرائيل" منذ عقد التسعينيّات من القرن الماضي، حيث كانت بعض دول الخليج تسعى لإيجاد نوع من الاتّصال مع المسؤولين "الإسرائيليّين"؛ لتسهيل بناء علاقة ثنائيّة، بينما رفضت دول أخرى هذه الفكرة (الحريري، ٢٠١٤). والآن، أصبح التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" شرعيًّا بموجب اتّفاقيّات السلام، والتي وقّعتها الإمارات والبحرين مع "إسرائيل" في ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

بالتّالي، فإنّ التطبيع الحاليّ بين الدول العربيّة و"إسرائيل" يشكّل تحوّلًا مهمًّا وخطيرًا في الموقف العربيّ. إذ يدلّ على انتصار "إسرائيل"، ويشجّع على الانحياز بشكل أقلّ للقضيّة الفلسطينيّة. كما تراجعت مكانة القضيّة الفلسطينيّة في العالم العربيّ بسبب التطبيع، فكثير من الدول التي كانت تدعم القضيّة الفلسطينيّة تراجعت عن دعمها. وهو ما يمثّل تحدّيًا كبيرًا لمصير القضيّة الفلسطينيّة ومستقبلها (الطناني، ٢٠٢١).

تتمحور مشكلة الدّراسة حول أثر المتغيرّات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وأثر هذه العلاقات على القضيّة الفلسطينيّة، وتحليل الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" القائمة على الانتقال إلى الحلّ الإقليميّ العربيّ بدلًا من الحلّ الفلسطينيّ، كمدخل إلى كسر عزلته في المنطقة العربيّة عبر تطبيع علاقاته مع دول الخليج، وذلك بهدف تصفية القضيّة الفلسطينيّة وتسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وتوطيد علاقاته بدول الخليج.

٤، ١ أسئلة الدّراسة

١. ما السياسات التي تعتمدها "إسرائيل" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ؟
٢. كيف تطوّر مفهوم التطبيع لدى دول مجلس التعاون الخليجيّ؟ وما هو دورها في مساعي تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"؟
٣. ما هي المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع؟

٤. هل ستؤثّر تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة؟

١، ٥ أهداف الدّراسة

١. دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ.
٢. الكشف عن موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ".
٣. التعرّف على المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع.
٤. مناقشة تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة بنواحيها كافّة.

١، ٦ أهمّيّة الدّراسة

تكمن أهمّيّة الدّراسة في سعيها الحثيث إلى تفسير التغيّرات التي تحدث في المنطقة، باعتبارها مدخلًا إلى عمليّة تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وتتمتّع بأهمّيّة إضافيّة بسبب معالجتها لموضوع حيويّ يصنّف من الموضوعات عالية الحساسيّة، وتزداد أهمّيّتها بسبب الفترة الزمنيّة التي تناقشها.

أمّا من زاوية بيئة الدّراسة فهناك ندرة في الدّراسات والأبحاث التي تغطّي موضوع الدّراسة، وسوف تساهم هذه الدّارسة بإضافة جديدة إلى المكتبة العربيّة حول التطبيع الخليجيّ – "الإسرائيليّ" وأثره على القضيّة الفلسطينيّة.

كما تسعى الدّراسة إلى أثر مخاطر المترتّبة على التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، واستشراف مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ضوء تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وتسعى الدّراسة إلى صياغة إستراتيجيّة وطنيّة تتعامل مع عمليّة التطبيع في سبيل تشكيل نظام فاعل يتصدّى للمتساوقين مع الرؤية "الإسرائيليّة" والمطبّعين معها، وكذلك تسعى إلى وضع برنامج عمل للحدّ من التطبيع العربيّ–"الإسرائيليّ" بكلّ أشكاله الرسميّة والمؤسّساتيّة الشعبيّة، ومن المتوقّع أن يستفيد نشطاء مقاومة التطبيع في فلسطين والعالم العربيّ والدوليّ من هذه الدّراسة.

١، ٧ حدود الدّراسة

تتحدّد هذه الدّراسة بالحدود الآتية:

١. **الحدّ الموضوعيّ**: تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وأثرها على القضيّة الفلسطينيّة.
٢. **الحدّ المكانيّ**: دول مجلس التعاون الخليجيّ، وفلسطين، و"إسرائيل".
٣. **الحدّ الزمانيّ**: الفترة الزمنيّة ما بين عامي ١٩٩٦ – ٢٠٢٣.

٨، ١ مصطلحات الدّراسة

- **مجلس التعاون الخليجيّ**: هو إطار إقليميّ بارز ومهمّ في العالم العربيّ والإسلاميّ، يتألّف من ستّة أعضاء ممثّلين لستّ دول عربيّة هي: المملكة العربيّة السعوديّة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، والإمارات العربيّة المتّحدة، ومملكة البحرين. تأسس المجلس في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٨١م، بعد اجتماع الملوك والأمراء في الدّول الأعضاء في مدينة أبو ظبي، وتوقيعهم على النظام الأساسيّ للمجلس، ويتّخذ المجلس مدينة الرياض مقرًّا دائمًا له. يعمل المجلس إلى تحقيق التنسيق والتّكامل والتّرابط بين الدول الأعضاء في المجالات كافّة، وتعميق الصلات وتوثيق التعاون في شتّى المجالات بين شعوبها (نجم، ٢٠١٤).
- **"إسرائيل"**: هو مصطلح يطلق على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٤٨م، التي تمّ السيطرة عليها من قبل المنظّمة الصهيونيّة العالميّة ضمن الأهداف التوسّعيّة للحركة الصهيونيّة العالميّة ذات المخطّطات التوسّعيّة الهادفة إلى السيطرة على مقدّرات الأمّة العربيّة والإسلاميّة، فأصبح بعد ذلك كيانًا يُسمّى دولة "إسرائيل" (المسيري، ١٩٩٩).
- **الصراع**: يقصد به الصراع القائم بين الدول العربيّة و"إسرائيل" منذ تهجير الشعب الفلسطينيّ من أرضه واحتلالها عام ١٩٤٨ وحتّى يومنا هذا (اشتيوي، ٢٠١٤).
- **المقاطعة**: هي حالة الرفض للاحتلال، وشكل من أشكال مقاومته سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، ورفض التعايش والتطبيع معه، والامتناع عن معاملته وفق نداء المقاطعة كنظام جماعيّ متّفق عليه (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ٢٠٠١)، وهي أحد الأسلحة السلميّة في مواجهة "الاحتلال الإسرائيليّ"، ورفض التعامل التجاريّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ المباشر وغير المباشر معه؛ بهدف تحويله إلى مشروع خاسر (جودة، ٢٠٠٦)، فهي ليست معادية للساميّة، بل تنادي بممارسة ضغوطات سياسيّة واقتصاديّة على "إسرائيل"، بل وتعارض الصهيونيّة ولا تعارض الديانة اليهوديّة، وتنتقد "إسرائيل"؛ لأنّها دولة عنصريّة (القناة العبرية ١٢، ٢٠١٤).
- **حلّ الدولتين**: هو اقتراح حلّ للصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، ويعتمد على فكرة تقسيم أرض فلسطين التاريخيّة إلى دولتين تعيشان بسلام سويًّا: دولة فلسطين و"دولة

إسرائيل"، وهو ما تمّ إقراره وفق قرار مجلس الأمن (٢٤٢) عقب حرب عام ١٩٦٧م وسيطرة "إسرائيل" على باقي الأراضي الفلسطينيّة التاريخيّة (اشتيوي، ٢٠١٤).

- **التطبيع**: هو الاعتراف بوجود "الاحتلال الإسرائيليّ" وقبوله كحقيقة في المنطقة العربيّة، وعلى الرغم من أنّه كيان احتلاليّ خارج عن الإرادة العربيّة، إلّا أنّه يجب علينا الاعتراف الكامل بشرعيّته الاستعماريّة والاحتلاليّة، وشرعيّة كيانه كـ"دولة يهوديّة". ومن ثمّ يتوجّب إنهاء المقاطعة المفروضة عليه بكلّ أشكالها، والتوقّف عن الأنشطة المناهضة له في المؤسّسات الدوليّة، ومن ثمّ الدخول في مرحلة التعاون المشترك الثنائيّ والإقليميّ (العشماوي، ٢٠١٩).
- **اتفاقيّة أوسلو**: تمّ توقيع اتّفاق أوسلو بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل" في مدينة "واشنطن" في الولايات المتّحدة الأمريكيّة في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، حيث أطلق عليه اسم نفس المدينة النرويجيّة التي استضافت المحادثات السريّة، والتي أدّت إلى توقيع الاتّفاق بين الطرفين. ويتمثّل الاتّفاق في إنشاء سلطة حكم ذاتيّ انتقاليّ، وتمّ تعريفها فيما بعد بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ ممّا يجعله أوّل اتّفاق رسميّ مباشر بين المنظّمة و"إسرائيل" (قريع، ٢٠٠٦).
- **مؤتمر مدريد**: هو مؤتمر للسّلام عُقد في مدينة مدريد بإسبانيا في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٩١ بدعوة من الرئيس الأمريكيّ "جورج بوش" الأب، بعد حرب الخليج الثانية، وبرعاية أمريكيّة أساسيّة، وروسيّة شكليّة، وتبعيّة أوروبيّة. تضمّن المؤتمر مفاوضات سلام ثنائيّة بين "إسرائيل" وكلّ من سوريا ولبنان والأردنّ والفلسطينيّين، وكانت هناك مفاوضات أخرى متعدّدة الأطراف تبحث المواضيع التي تحتاج إلى تعاون جميع الأطراف لحلّها. أخيرًا، تمّ إجراء محادثات ثنائيّة بين الأطراف العربيّة الأربعة و"إسرائيل" (أبو شنب، ١٩٩٥).

٩، ١ الخلاصة

تنطلق الدّراسة من مشكلة دراسة أثر المتغيّرات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة التي أدّت إلى تطبيع دول مجلس التعاون الخليجيّ علاقاتها مع "إسرائيل"، وأثرها على القضيّة الفلسطينيّة، وتهدف الدّراسة إلى تحديد هذه المتغيّرات، وأهمّيّتها تكمن في تفسير التحوّلات التي تشهدها المنطقة، وأنّها تعالج موضوعًا حيويًّا وعلى قدر كبير من الأهمّيّة، خاصّة في ظلّ نقص الدّراسات حول التطبيع الخليجيّ –"الإسرائيليّ".